فهرس موضوعي للجزء الثاني

القسم الرابع
الخصومة أمام المحكمة

تمهيد ٢٧

٣٨٧ – مصطلح المحاكمة أو الخصومة أو التقاضي – بين القانون العام والقانون الخاص

أولاً: تطور نظام التقاضي ٢٨

٣٨٨– النظامان الرئيسيان في التقاضي• ٣٨٩ – النظام الاتهامي• ٣٩٠ – النظام الاستقصائي

ثانياً: المبادئ العامة التي يخضع لها التقاضي أمام المحاكم..... ٢٩

٣٩١ – المبادئ العامة تنطلق من دور القاضي والخصوم في التقاضي ومن الطابع الشكلي لها• ٣٩٢ – دور كل من القاضي والمتداعين في الخصومة – مبدأ سلطان المتداعين على الخصومة• ٣٩٣ – حق الدفاع – مبدأ وجاهية الخصومة• ٣٩٤ – مبدأ ثبات عناصر الخصومة• ٣٩٥ – إن الخصومة المدنية تتسم بالطابع الشفاهي والكتابي معاً• ٣٩٦ مبدأ علانية الجلسات• ٣٩٧ – تجزئة القسم الى أبواب.

الباب الأول: أحكام عامة ٤١

٣٩٨ – تقسيم

الفصل الأول: العناصر المكونة لعلاقة الخصومة ودور القاضي والخصوم حيالها ٤٣

٣٩٩ – العناصر تنبثق عن العلاقة القانونية التي تولدها الخصومة – حصر هذه العناصر

الفقرة الأولى: الخصوم ٤٣

٤٠٠ – فئات الخصوم أمام المحكمة:

أولاً الخصوم الأصليون ٤٤

٤٠١ – الخصوم في الأوامر على العرائض وفي الأحكام التي تصدر بدون خصومة• ٤٠٢ – المدعي والمدعى عليه في القضاء النزاعي• ٤٠٣ – النتائج المترتبة على وضعية الخصم كمدعٍ أو مدعى عليه

ثانياً في التدخل والإدخال..... ٤٧

٤٠٤ – مبررات التدخل والإدخال – تأثير الخصومة على حقوق الغير ٤٠٥ – تعريف التدخل والإدخال – التفريق بينهما• ٤٠٦ – أنواع التدخل• ٤٠٧ – شروط قبول طلب التدخل والإدخال – سلطة المحكمة في التحقق من توفر الشـــروط• ٤٠٨ – الشـــرط الأول عدم خروج النظر بالتدخل والإدخال عن

الاختصـاص الولائي أو النوعي والقيمي للمحكمة الناظرة بالطلب الأصـلي وأن لا يكون من اختصـاص هيئة تحكيمية• ٤٠٩ – الشـرط الثاني وجود رابطة بين الطلب الأصـلي وبين طلب التدخل والإدخال – التلازم• ٤١٠ – الشـرط الثالث المصـلحة في التدخل والإدخال• ٤١١ – الشـرط الرابع وجود طلب الأصـلي قائم قانوناً أمام المحكمة• ٤١٢ – إجراءات التدخل والإدخال• ٤١٣ – حقوق المُدخل أو المتدخل• ٤١٤ – مدى ارتباط التدخل بالطلب الأصلي• ٤١٥ – الإدخال بهدف الضمان

ثالثاً: النيابة العامة ٦٢

٤١٦ – دور النيابة العامة في قانون الإجراءات المدنية• ٤١٧ – المظهر المزدوج في خصـومة النيابة العامة – النيابة العامة كخصم أصلي• ٤١٨ – النيابة العامة كخصم منضم – تدخل النيابة العامة في خصومة قائمة بين خصمين• ٤١٩ – الفوائد العملية للتفريق بين دور النيابة العامة كخصم أصلي وبين دورها كخصم منضم• ٤٢٠ – الحالات التي تمثل فيها النيابة العامة كخصم منضم• ٤٢١ – الآثار التي تترتب على عدم تدخل النيابة العامة في حالات التدخل الوجوبي• ٤٢٢ – حق النيابة العامة بسـلوك طرق الطعن ضد الأحكام

الفقرة الثانية: الموضوع ـ الطلب الأصلي

والطلب الطارىء ٧٠

٤٢٣ – أهمية الموضوع

أولاً مفهوم الموضوع ٧٠

٤٢٤ – تعريف – مبدأ ثبات الموضـوع• ٤٢٥ – الطلب الأصـلي والطلب العارض • ٤٢٦ – الطلبات العارضـة من المدعي• ٤٢٧ – الطلبات العارضـة من المدعى عليه – الدعوى المتقابلة• ٤٢٨ – قبول الطلب العاض يشكل استثناء من مبدأ ثبات عناصر النزاع –مبررات هذا الاستثناء• ٤٢٩ – شروط قبول الطلب العارض ـ إحالة الى بند سابق• ٤٣٠ – تقويم نص القانون الإماراتي باعطاء الاختصاص للدائرة الجزئية بالنظر بالدعوى المتقابلة أياً كانت قيمتها وبإعطاء الاختصـاص للدوائر الكلية للنظر بالطلبات الوقتية أو المسـتعجلة وسـائر الطلبات العارضـة•٤٣١ – إجراءات التقدم بالطلب العارض والفصـل فيه• ٤٣٢ – اختلاف معنى الموضـوع عن طلبات التحقيق – المحاكمة التي يكون موضـوعها تعيين خبير• ٤٣٣ – اختلاف معنى الموضوع عن وسائل الدفاع

ثانياً: دور القاضي حيال الموضوع ٨٥

٤٣٤ – الفصـل بما هو مطلوب وفقط بما هو مطلوب• ٤٣٥ – الفصـل بكل ما هو مطلوب – متى يعتبر الموضوع مطلوباً بشكل يلزم القاضـي الفصل فيه• ٤٣٦ – كيف يتحقق إغفال الفصل بكل ما هو

مطلوب – البت الصريح• ٤٣٧ – الفصل الضمني• ٤٣٨ – نتيجة إغفال المحكمة البت بأحد الطلبات• ٤٣٩ – الفصـــل بما هو مطلوب فقط – معنى القاعدة ومداها• ٤٤٠ – التفريق بين تفســـير طلبات الخصـــوم وإعطائها التكييف القانوني الصـــحيح وبين الفصـــل بغير المطلوب• ٤٤١ – إعطاء التكييف الصحيح لطلبات الخصوم• ٤٤٢ – تفسير طلبات الخصوم – الطلبات الضمنية

الفقرة الثالثة: السبب ١٠١

أولاً: مفهوم السبب.....١٠١

٤٤٣ – أهمية الســبب• ٤٤٤ – كيف يحل النزاع القضـــائي – عناصـــر النزاع التي يمكن أن تؤثر في مفهوم السبب• ٤٤٥ – النظريات المختلفة في السبب• ٤٤٦ – النظرية المعتمدة في القانون الإماراتي

ثانياً: دور كل من الخصوم والقاضي حيال العناصر الواقعية ١٠٧

٤٤٧ – واجب الخصـوم بالإدلاء بالعناصـر الواقعية• ٤٤٨ – العناصـر الواقعية التي يعتد بها هي تلك المدلى بها على وجه قانوني• ٤٤٩ – مهمة القاضـــي تتحدد بالعناصـــر الواقعية المدلى بها على وجه قانوني• ٤٥٠ – حق القاضـــي بالاســـتناد إلى جميع العناصـــر الواقعية المدلى بها• ٤٥١ – النتيجة – السبب يتمثل بالعناصر الواقعية

ثالثاً دور كل من الخصوم والقاضي حيال العناصر القانونية.....١١٤

٤٥٢ – مبدأ ســلطان القاضـــي في تطبيق القواعد القانونيّة• ٤٥٣ – القواعد القانونية التي تدخل ضـــمن ســـلطان القاضـــي في تطبيق القانون• ٤٥٤ – حق القاضـــي بتطبيق القواعد القانونية من تلقاء نفســـه يفترض بالضرورة تخويله الحق باعطاء العناصر الواقعية تكييفها القانوني الصحيح

الفصل الثاني: شكليات التقاضي أمام المحكمة..... ١٢٥

٤٥٥ – الطابع الشكلي للتقاضي – الأعمال الإجرائية والمهل

الفقرة الأولى: الاعمال الإجرائية..... ..... ١٢٥

٤٥٦ – تعريف – المشاكل التي يطرحها بحث الأعمال الإجرائية

أولاً: صيغة الأعمال الإجرائية والأوقات التي يمكن .....

القيام خلالها بهذه الأعمال ١٢٥

٤٥٧ – تنوع الأعمال الإجرائية وتنوع صـــيغها الأعمال التي يقوم بها الخصـــوم• ٤٥٨ – الاعمال الإجرائية التي يقوم بها الموظفون الرسميون• ٤٥٩ – صيغ الأعمال الإجرائية – أهم البيانات التي تظهر عادة في أكثر المخطوطات• ٤٦٠ – الأوقات المسموح القيام خلالها بالأعمال الإجرائية

ثانياً: الإعلان ١٣٠

٤٦١ – تعريف الإعلان – الاعتبارات التي يجب أن توفق قواعد الإعلان بينها• ٤٦٢ – القائم بالإعلان – مشـــتملات الأوراق• ٤٦٣ – الإعلان إلى الشـــخص الطبيعي بالذات• ٤٦٤ – الإعلان بواســـطة الأشـــخاص الموجودين في موطن أو مقام أو مســـكن المطلوب إعلانه• ٤٦٥ – الإعلان في الموطن المختار أو محل العمل أو على عنوان البريدي أو الفاكس أو البريد الالكتروني أو بوسيلة لإعلان المتفق عليها بين الخصـــوم أو على لوحة إعلانات المحكمة واللصـــق والنشـــر• ٤٦٦ – إعلان الأشـــخاص الإعتبارية والمؤســـســـات الخاصـــة• ٤٦٧ – إعلان الشـــخص المقيم في بلد أجنبي والإعلان إلى ممثلي الدول أو المنظمات أو الهيئات الدولية الأجنبية• ٤٦٨ – الإعلان في قضـايا الأحوال الشـخصـية• ٤٦٩ – الإعلان بواسطة أشخاص معينين – أفراد القوات المسلحة – البحارة – فاقد الأهلية المسجون• ٤٧٠ – الإعلان بالطرق الاستثنائية على لوحة إعلانات المحكمة وباللصق والنشر• ٤٧١ – الوقت الذي ينتج فيه الإعلان أثره – النتائج المترتبة على عدم مراعاة الصيغ المقررة للإعلان

ثالثاً: نظام بطلان الأعمال الإجرائية لمخالفة قواعد الصيغة..... ١٤٧

٤٧٢ – تنوع النتائج – المســـؤولية وبطلان العمل الإجرائي – حصـــر البحث بالبطلان• ٤٧٣ – الاعتبارات التي يجب أن يوفق نظام البطلان بينها• ٤٧٤ – النظام الأول• نظام القانون الروماني المعروف بالدعاوى القانونية• ٤٧٥ – النظام الثاني• نظام البطلان التهديدي • ٤٧٦ – النظام الثالث• نظام لا بطلان بدون نص• ٤٧٧ – النظام الرابع• نظام لا بطلان بدون ضرر • ٤٧٨ – النظام المعتمد في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي – حالتا البطلان واشـتراط عدم تحقق الغاية من الإجراء• ٤٧٩ – قاعدة لا بطلان بدون نص• ٤٨٠ – تليينات القاعدة المتقدمة الصـيغ الجوهرية – التفريق بين الصـيغ الجوهرية والصـــيغ غير الجوهرية• ٤٨١ – التفريق بين الصـــيغ المتعلقة بالشـــكل والصـــيغ المتعلقة بالموضـوع• ٤٨٢ – عيب عدم الأهلية للتقاضـي – التفريق بين أهلية التمتع وأهلية الممارسـة – أهلية الشخص الطبيعي وأهلية الشخص الاعتباري – الشخص المتوفي – المجموعات• ٤٨٣ – تأمين حماية فاقد الأهلية أمام المحاكم – عيب عدم الأهلية• ٤٨٤ – لا يجوز الحكم بالبطلان متى ثبت تحقق الغاية من الاجراء – ثبوت صـحة الإجراء بأوراق المحاكمة – قرينة صـحة الإجراء• ٤٨٥ – إمكانية تصـحيح العيب – توفر عناصـر إجراء آخر في الإجراء الباطل• ٤٨٦ – التمسـك بالبطلان وإثارة الدفع المتعلق به• ٤٨٧ – آثار بطلان الأعمال الإجرائية – البطلان يقتصـــر مبدئياً على العمل الإجرائي المشـــوب بالعيب – انعكاس البطلان أحياناً على الإجراءات اللاحقة• ٤٨٨ – انعكاس البطلان على الحق

الفقرة الثانية: مواعيد القيام بالإجراءات القضائية..... ١٧٦

٤٨٩ – تعريف المواعيد – الغاية منها

أولاً: حساب المواعيد ١٧٨

٤٩٠ – حساب الميعاد يتوقف على نوعه• ٤٩١ – وقت ابتداء الميعاد• ٤٩٢ – انتهاء الميعاد

ثانياً: زيادة مدة الميعاد ١٨١

٤٩٣ – ميعاد المسافة – إلغاؤه في قانون الإجراءات المدنية الإماراتي• ٤٩٤ – تمديد الميعاد إلى أول يوم عمل إذا صادف اليوم الأخير منه يوم عطلة رسمية

ثالثاً: الآثار المترتبة على انقضاء مواعيد الإجراءات القضائية

ومقارنتها مع مواعيد مرور الزمن..... ١٨٤

٤٩٥ – مشكلة سقوط الحق بالقيام بالعمل الإجرائي• ٤٩٦ – متى يترتب على انقضاء الميعاد السقوط• ٤٩٧ – من يتحمل جزاء السقوط• ٤٩٨ – التمييز بين مواعيد القيام بالإجراءات القضائية ومواعيد مرور الزمن

الفصل الثالث: رسوم ومصاريف الخصومة

(نموذج الرسوم القضائية في أبوظبي) ١٨٩

٤٩٩ – المشاكل التي يطرحها بحث موضوع رسوم ومصاريف الخصومة أو نفقاتها – نموذج الرسوم القضائية في أبوظبي

الفقرة الأولى: مشتملات النفقات والخصم الذي يلزم بدفعها ١٨٩

أولاً: مشتملات النفقات ١٨٩

٥٠٠ – الرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة• ٥٠١ – الرسوم القضائية أمام محكمة أول درجة• ٥٠٢ – الرسوم القضائية عند سلوك طرق الطعن• ٥٠٣ – النتيجة المترتبة على التخلف عن دفع الرسوم القضائية المتوجبة عند تقديم الدعوى – تعلق المسألة بالنظام العام• ٥٠٤ – سداد الرسم عند تعديل الطلبات• ٥٠٥ – حالات استرداد الرسم• ٥٠٦ – مصاريف الخصومة• ٥٠٧ – المصاريف غير الداخلة في نفقات الخصومة

ثانياً: تحصيل النفقات والحكم بها ٢٠٢

٥٠٨ – المبدأ الخصم الخاسر هو الذي يتحمّل النفقات – استثناءات المبدأ• ٥٠٩ – تحصيل الرسوم• ٥١٠ – المعارضة في الرسوم

الفقرة الثانية: الإعفاء من النفقات وتأجيلها ٢٠٧

٥١١ – نوعا الإعفاءات

أولاً: الإعفاء أو التأجيل بقرار من القاضي ٢٠٧

٥١٢ – تعريف الإعفاء والتأجيل• ٥١٣ – نطاق تطبيق الإعفاء• ٥١٤ – شـروط الإعفاء من الرسـم• ٥١٥ – المرجع المختص – تقديم طلب وإجراءات النظر فيـه• ٥١٦ – قرار المحكمـة – طبيعـة قرار الإعفاء – آثار قرار الإعفاء أو التأجيل

ثانياً – الإعفاء القانوني من الرسوم ٢١٤

٥١٧ – نوعا الإعفاءات• ٥١٨ – الإعفاءات الشخصية• ٥١٩ – الإعفاءات الموضوعية

الفصل الرابع: طوارىء الخصومة ٢١٧

٥٢٠ . تعريف . انواع هذه الطوارئ

الفقرة الأولى: الطوارىء التي تقتصر على تعديل سير الخصومة.... ٢١٧

٥٢١ – تعريف هذه الطوارىء أنواعها

أولاً: ضم الخصومات والفصل بينها ٢١٨

٥٢٢ – تعريف فائدة ضم الخصومات أو الفصل بينها• ٥٢٣ – سلطة المحكمة في الضم والفصل بين الخصومات طبيعة قرارها

ثانياً: وقف الخصومة..... ٢٢٠

٥٢٤ – معنى وقف الخصـومة ومبرراته• ٥٢٥ – حالات وقف الخصـومة• ٥٢٦ زوال الطارىء الذي حتم الوقف – متابعة الخصومة

ثالثاً: انقطاع الخصومة ٢٢٣

٥٢٧ – تعريف التفريق بين الانقطاع والوقف• ٥٢٨ حالات انقطاع

الخصومة شروط الانقطاع ٥٢٩ آثار الانقطاع• ٥٣٠ استئناف

السير بالخصومة

الفقرة الثانية: الطوارىء التي تنقضي بها الخصومة..... ٢٢٨

٥٣١ – تعريف أنواع هذه الطوارىء

أولاً سقوط الخصومة وانقضاؤها بمضي المدة ٢٢٩

٥٣٢ – تعريف السـقوط مبرراته أنواعه في القانون الإماراتي• ٥٣٣ السـقوط بمضـي مدة سـتة أشـهر التمسك بالسقوط• ٥٣٤ انقضاء الخصومة بمضي سنتين• ٥٣٥ – حساب مدة السقوط أو الانقضاء – سـريانها• ٥٣٦ الإجراء الصـحيح الذي يقطع مدة السـقوط• ٥٣٧ الخصـومة التي يطالها السـقوط – المحكمة المختصة لتقرير السقوط• ٥٣٨ آثار السقوط•

٥٣٩ آثار السقوط عندما يطال الخصومة العالقة بنتيجة سلوك
طرق الطعن
ثانياً: ترك الخصومة أو التنازل عنها – التنازل عن والحق ٢٤١
٥٤٠ – تعريف أنواع الترك والتنـــازل – فوائده – آثاره• ٥٤١ مراحل الخصومة التي يصح فيها التنازل سلطة الخصم بالتنازل• ٥٤٢ مدى ضرورة موافقة المدعى عليه لصحة التنازل• ٥٤٣ صيغة التنازل عن الخصومة أو موافقة المدعى عليه على التنـــازل• ٥٤٤ التنـازل عن بعض إجراءات الخصومة• ٥٤٥ التنازل عن الحق:
الباب الثاني: تسلسل إجراءات الخصومة
حتى صدور حكم بات أو مبرم ٢٥٣
٥٤٦ – تقسيم الفصل
الفصل الأول: إجراءات الخصومة العادية أمام محكمة الدرجة الأولى لغاية صدور الحكم النهائي
٥٤٧ – تطبيق ذات الإجراءات أمام الدائرتين الكلية والجزئية
الفقرة الأولى: الإجراءات لغاية قفل باب المرافعة ٢٥٥
٥٤٨ – مراحلها
أولاً: رفع النزاع أمام المحكمة ٢٥٥
٥٤٩ – طريقا رفع النزاعات• ٥٥٠ – أمر الأداء – شـــروطه وحالاته – صـــفته الوجوبية• ٥٥١ – إجراءات اسـتصـدار أمر الأداء – المرجع الختص لاصـداره• ٥٥٢ – إعلان المدين – حقه بالتظلم – رفض إصـدار الامر• ٥٥٣ – رفع النزاع عن طريق التقدم بصـحيفة الدعوى – مشـتملات الصـحيفة – رفع الدعوى بصـحيفة واحدة من عدة مدعين• ٥٥٤ – آثار رفع النزاع أمام المحكمة على صـعيد العلاقة بين الخصـوم• ٥٥٥ – آثار رفع النزاع بالنسـبة للمحكمة – وضـع يد المحكمة على النزاع – قيد الدعوى في سجلات المحكمة
ثانياً: تحضير القضية للمرافعة تقديم
المذكرات مكتب إدارة الدعوى ٢٦٩
٥٥٦ – مكتب إدارة الدعوى – اختصاص المكتب – تحضير الدعوى للمرافعة• ٥٥٧ – إعلان الصحيفة الى بقية الخصـوم – تقديم المذكرات• ٥٥٨ – مواعيد الحضـور وتبادل المذكرات أمام المحكمة – تعديل

هذه المواعيد
ثالثاً: انعقاد الجلسة..... ٢٧٧
٥٥٩ – حضور الخصوم وغيابهم• ٥٦٠ – التوكيل بالخصومة – الأمور التي تستوجب تفويضاً خاصاً• ٥٦١ – الجلسات أمام المحكمة – سلطة المحكمة بالحكم بالغرامة على من يتسبب بتأجيل الجلسات• ٥٦٢ – الترخيص للخصوم بتقديم مستندات وطلبات جديدة – استيضاح الخصوم بشأن الدعوى – السعي للمصالحة بين الخصوم• ٥٦٣ – انعقاد جلسة المرافعة – دور الخصوم في الكلام – النظام في الجلسة – سلطات المحكمة – العبارات الجارحة أو المخالفة للنظام العام
رابعاً: قفل باب المرافعة – حجز القضية للحكم..... ٢٨٤
٥٦٤ – معنى قفل باب المرافعة وحجز القضية للحكم – آثاره – التصريح بالمذكرات• ٥٦٥ – فتح باب المرافعة – وجوب فتح باب المرافعة إذا تبدلت هيئة المحكمة قبل النطق بالحكم
الفقرة الثانية: الحكم أو القرار القضائي ٢٨٧
٥٦٦ – المشاكل التي يطرحها البحث
أولاً: مفهوم الأحكام أو أعمال الولاية القضائية تصنيفها ٢٨٨
٥٦٧ – تنوع أعمال الولاية القضائية – المصطلحات المستعملة للتعبير عن أعمال الولاية القضائية• ٥٦٨ – مفهوم الحكم القضائي أهمية وضع معيار لتمييزه عن غيره الاختلاف الفقهي بشأنه• ٥٦٩ – المعايير الشكلية• ٥٧٠ – المعايير المادية• ٥٧١ – النتيجة ضرورة دمج المعايير المادية مع المعايير الشكلية• ٥٧٢ – النتائج العملية لتحديد طبيعة الحكم القضائي على صعيد قانون الإجراءات المدنية• ٥٧٣ – تصنيف الأحكام معايير التصنيف• ٥٧٤ – الأحكام النهائية وغير النهائية – الأحكام المنهية للخصومة وغير المنهية لها – الأحكام الإنتهائية وغير الانتهائية والأحكام الباتة – أحكام التصديق على المصالحة • ٥٧٥ الأحكام المؤقتة• ٥٧٦ الأحكام أو القرارات التمهيدية الأحكام المختلطة
ثانياً: صدور الحكم ومندرجاته..... ٣٠٣
٥٧٧ – ضرورة مراعاة القواعد المتعلقة بالشكل وبالموضوع• ٥٧٨ المداولة والأكثرية – صدور الحكم والنطق به – إيداع مسودة الحكم – نسخة الحكم الأصلية• ٥٧٩ مشتملات الحكم• ٥٨٠ أسباب الحكم – أهميتها• ٥٨١ منطوق الحكم• ٥٨٢ القواعد الشكلية والموضوعية من قواعد الصيغة – نظام البطلان العام• ٥٨٣ البطلان لا يجوز إلا بسلوك طرق الطعن ضد الحكم
ثالثاً: آثار الأحكام ٣١٢
٥٨٤ تنوع الآثار• ٥٨٥ الأثر الإعلاني أو الكاشف للحكم الاستثناءات لهذا المبدأ• ٥٨٦ مرور الزمن

على الحق المثبت في الحكم• ٥٨٧ حجية الأمر المقضى تعريف – مصطلحات• ٥٨٨ آثار الحجّية – الدفع بالحجّية• ٥٨٩ شروط الحجّية – ذاتية الخصوم – ذاتية الموضوع – ذاتية السبب• ٥٩٠ الأثر النسبي لحجية الأمر المقضي به – المبدأ واستثناءاته – الأشخاص الذين تسري عليهم الحجّية• ٥٩١ حجية الحكم الجزائي على القضاء المدني• ٥٩٢ بيانات الحكم التي تتمتع بالحجّية • ٥٩٣ حق المحكمة بإثارة الحجّية من تلقاء نفسها• ٥٩٤ مبدأ رفع يد المحكمة عن النزاع ٥٩٥ تصحيح الأحكام ٥٩٦ طلبات تفسير الأحكام• ٥٩٧ اختصاص المحكمة للفصل بطلب أغفلت الفصل فيه• ٥٩٨ القوة التنفيذية للحكم – أهميتها ٥٩٩ الصورة التنفيذية• ٦٠٠ القوة التنفيذية العادية ٦٠١ النفاذ المُعَجّل ٦٠٢ الكفالة لضمان التنفيذ المعجل• ٦٠٣ التنفيذ بموجب مسودة الحكم أو التنفيذ على الأصل

الفصل الثاني: الإجراءات المستعجلة ـ قاضي الأمور المستعجلة القرارات الرجائية والأوامر على العرائض..... ٣٤٩

٦٠٤ أهمية الإجراءات المستعجلة تنوعها

الفقرة الأولى: قضاء الأمور المستعجلة..... ٣٥٠

٦٠٥ – مبررات وجود القضاء المستعجل شروط الاختصاص والإجراءات السريعة

أولاً: اختصاص قاضي الأمور المستعجلة..... ٣٥١

٦٠٦ – القاضي المختص بالنظر في الدعاوى المستعجلة أهمية اختصاصه• ٦٠٧ العجلة وعدم التعرض لأصل الحق شرطا اختصاص قاضي الأمور المستعجلة• ٦٠٨ معنى العجلة أو المسألة المستعجلة الوقت الذي يجب أن يتوفر فيه عنصر العجلة• ٦٠٩ أمثلة عن الحالات التي اعتبر فيها الاجتهاد أن عنصر العجلة كان متوفراً أو منتفياً• ٦١٠ رفع دعوى الموضوع لا ينفي عنصر العجلة• ٦١١ شرط عدم التعرض لأصل الحق معناه• ٦١٢ أمثلة عن حالات اعتبر فيها الاجتهاد أن بحث التدبير المطلوب فيه تعرض أو عدم تعرض لأصل الحق• ٦١٣ قاعدة مستحدثة في القانون المقارن – حق الدائن بالطلب إلى قاضي الأمور المستعجلة إلزام المدين بأن يدفع له سلفة وقتية على حساب حقه• ٦١٤ نتائج الحظر على قاضي الأمور المستعجلة التعرض لأصل الحق على صعيد حجية الأمر المقضي ومدى تقيده بقاعدة الجزاء يعقل الحقوق• ٦١٥ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في القيام بالمعاينات وانتداب الخبراء وفي الحراسة القضائية• ٦١٦ اختصاص قاضي الأمور المستعجلة في الحجز

ثانياً: إجراءات الخصومة النزاعية أمام قاضي الأمور المستعجلة ... ٣٧٨

٦١٧ – التفريق بين الإجراءات النزاعية وبين الإجراءات الرجائية• ٦١٨ تماثل الإجراءات النزاعية

المســـتعجلة مع الإجراءات النزاعية العادية لجهة احترام حقوق الدفاع واختلافها عنها لجهة مواعيد الحضور• ٦١٩ التنفيذ المعجل – التنفيذ على مسودة الحكم أو على الأصل
الفقرة الثانية: الإجراءات الرجائية ٣٨٢
٦٢٠ – الإجراءات الرجائية في القانون المقارن – أوجه الشبه والاختلاف بين الإجراءات النزاعية والإجراءات الرجائية• ٦٢١ – ٦٢١ – نوعا الإجراءات الرجائية في القانون المقارن – الأوامر على العرائض في القانون الإماراتي• ٦٢٢ – إجراءات التقدم بطلب الأمر على العريضة والنظر فيه• ٦٢٣ – طبيعة الأوامر على العرائض – قوتها التنفيذية – طرق الطعن بها – تفريقها عن تدابير الإدارة القضائية• ٦٢٤ – حق الخصم الذي يتضرر من الأمر بالتظلم منه
الفصل الثالث: طرق الطعن..... ٣٩١
٦٢٥ – الاعتبارات التي تحكم وضع قواعد طرق الطعن – تقسيم
الفقرة الأولى: أحكام عامة..... ٣٩٣
٦٢٦ – الأحكام العامة في القانون الإماراتي
أولاً: الأحكام العامة في مواعيد طرق الطعن ٣٩٣
٦٢٧ – تقييد طرق الطعن بمواعيد معينة – الأحكام العامة لمواعيد الإجراءات القضـــائية• ٦٢٨ – منطلق المواعيد – ســـريانها – الموجبات المتضـــامنة أو غير القابلة للتجزئة• ٦٢٩ – المواعيد في الموجبات المتضامنة أو غير القابلة للتجزئة• ٦٣٠ – انقطاع المواعيد ووقفها• ٦٣١ – الدفع بانقضاء مواعيد الطعن – أثر انقضاء الميعاد• ٦٣٢ – أثر انقضاء مواعيد الطعن على القوة التنفيذية لحكمين متناقضين
ثانياً: استعمال طرق الطعن ٤٠٠
٦٣٣ – الخصوم في الطعن – المصلحة في الطعن• ٦٣٤ – الصفة في الطعن – تعلقها بالنظام العام – المكان الذي يصح فيه تبليغ الطعن• ٦٣٥ – الطعن عند وفاة المحكوم له أو التغيير في حالته• ٦٣٦ – الأحكام والقرارات القابلة للطعن وغير القابلة للطعن – عدم تأثير الوصف الوارد في الحكم على قابليته للطعن• ٦٣٧ – مدى جواز الطعن بالقرارات الإعدادية على حده قبل صدور الحكم المنهى للخصومة – المبدأ• ٦٣٨ – الأحكام والقرارات التي تصدر أثناء سير الدعوى والتي يجوز الطعن بها على حده قبل صدور الحكم المنهى للخصومة• ٦٣٩ – مبدأ الأثر النسبي للطعن واستثناءات المبدأ• ٦٤٠ – التفريق بين طرق الطعن العادية وطرق الطعن غير العادية
الفقرة الثانية: الاستئناف ٤٢٠

٦٤١ – تعريفه أهميته:

أولاً: حق الاستئناف ـ شروط ممارسته ٤٢١

٦٤٢ – حق الاستئناف – تقييد ممارسته بشروط• ٦٤٣ – الأحكام التي تقبل الطعن بطريق الاستئناف – المبدأ جميع أحكام محاكم الدرجة الأولى تقبل الاستئناف – الاستثناءات على المبدأ• ٦٤٤ – الأحكام غير القابلة للطعن بطريق الاســـتئناف بالنظر لقيمة النزاع قابليتها للطعن في بعض الحالات• ٦٤٥ – ميعاد الاستئناف – قواعد حساب الميعاد• ٦٤٦ – الخصوم في الاستئناف• ٦٤٧ – شكليات الاستئناف – صحيفة الاستئناف – البيانات االواجب ان تشملها – جزاء مخالفة الشكليات

ثانياً: الاستئناف المنضم – الاستئناف المقابل والاستئناف الفرعي... ٤٣٠

٦٤٨ – تعريف فوائد هذا النوع من الاستئناف• ٦٤٩ – ميعاد الاستئناف المنضم وشكلياته• ٦٥٠ – مدى ارتباط الاستئناف المنضم بالاستئناف الأصلي

ثالثاً: آثار الاستئناف ٤٣٦

٦٥١ – الأثر الناقل – معناه – نتيجته وضع يد محكمة الاستئناف على النزاع ورفع يد محكمة الدرجة الأولى • ٦٥٢ – شروط إعمال الأثر الناقل• ٦٥٣ – حدود المفعول الناقل منطلق هذه الحدود• ٦٥٤ – الحد الأول – تقييد الأثر الناقل بأوجه النزاع موضوع الاستئناف• ٦٥٥ – الحد الثاني تقييد الأثر الناقل بما طرح على محكمة الدرجة الأولى – منع الطلبات الجديدة في الاستئناف• ٦٥٦ – حق التصدي – منع محكمة الاستئناف من التصدي للموضوع عندما يكون حكم محكمة أول درجة لم يفصل موضوع النزاع

رابعاً: إجراءات التقدم بالاستئناف والنظر فيه..... ٤٥٦

٦٥٧ – المبدأ خضـــوع الإجراءات أمام محكمة الاســـتئناف لإجراءات الخصـــومة أمام محكمة الدرجة الأولى• ٦٥٨ – الحكم الاستئنافي – تبني الحكم الاستئنافي لأسباب الحكم الابتدائي

الفقرة الثالثة: النقض أو التمييز..... ٤٥٩

٦٥٩ – تعريف – تســـمية المحكمة التي تنظر بالطعن بالنقض• ٦٦٠ – خصـــائص الطعن بطريق النقض• ٦٦١ – الطعن بطريق النقض لا يشكل درجة ثالثة من درجات التقاضي – منع الإدلاء بأسباب جديدة أمام محكمة النقض• ٦٦٢ – الطعن بطريق النقض يهدف فقط لمراقبة قانونية الحكم

أولاً شروط الطعن بطريق النقض ٤٦٤

٦٦٣ – حصـر الشـروط• ٦٦٤ – الأحكام التي تقبل الطعن بطريق النقض – نصـاب الطعن بطريق النقض• ٦٦٥ – الأحكام التي تقبل الطعن بطريق النقض بقضايا الإيجارات في إمارة أبوظبي• ٦٦٦ –

الأحكام التي تقبل الطعن بالنقض أياً كانت المحكمة التي أصـــدرت الحكم – الطعن من النيابة العامة• ٦٦٧ – الأحكام القابلة أو غير القابلة للطعن بطريق النقض في قضـــايا التنفيذ – عدم قابلية الأحكام الصـــادرة في إجراءات التنفيذ للطعن بطريق النقض• ٦٦٨ – التفريق بين منـازعات التنفيذ المتعلقة بالإجراءات وغير المتعلقة بالإجراءات • ٦٦٩ – ميعاد الطعن بالنقض• ٦٧٠ – الخصوم في النقض – التدخل والإدخال أمام محكمة النقض – خصومة النيابة العامة

ثانياً: أسباب الطعن بطريق النقض ٤٨٧

٦٧١ – تصـنيف أسـباب النقض – في القانون المقارن• ٦٧٢ – تصـنيف أسـباب النقض في القانون الإماراتي• ٦٧٣ – مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو في تأويله• ٦٧٤ – معنى قاعدة ضرورة تأثير مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تفسيره على المنطوق ـــ نظريّة الغلط المسبب أو المنتج – حق محكمة النقض باسـتبدال سـبب خاطئ ورد في الحكم بسـبب قانوني صـرف • ٦٧٥ – خلو الحكم من الأسباب أو عدم كفايتها

ثالثاً: إجراءات التقدم بالطلب والنظر فيه والآثار المترتبة على ذلك .. ٥٠٦

٦٧٦ – التقدم بطلب النقض – شـكليات طلب النقض – جزاء عدم مراعاة الشـكليات• ٦٧٧ – مفاعيل التقدم بصـــحيفة الطعن بالنقض – طلب وقف التنفيذ عند الطعن بالحكم بطريق النقص• ٦٧٨ الطعن بطريق النقض ليس لـه مفعول نـاقل – قـاعدة منع الأســـباب الجديدة أمـام محكمـة النقض• ٦٧٩ الاستثناءات على قاعدة منع الأسباب الجديدة أمام محكمة النقض – الاستثناء الاول – الأسباب الناشئة عن الحكم المطعون فيه• ٦٨٠ الاستثناءات الثاني – السبب القانوني الصرف• ٦٨١ الاستثناءات الثالث – الأسـباب المتعلّقة بالنظام العام• ٦٨٢ تحضـير ملف الطعن للحكم – نظر محكمة النقض بالطعن• ٦٨٣ نظر محكمـة النقض بـالطعن – التفريق بين دور محكمـة النقض في المراقبـة القـانونيـة ودورها كمحكمة استئناف تتصدى لموضوع النزاع بعد نقض القرار المطعون فيه• ٦٨٤ الحكم الناقض – الآثار التي تترتب عليه.

الفقرة الرابعة: بقية طرق الطعن

(التماس إعادة النظر ومخاصمة القضاة)..... ٥٢٨

٦٨٥ – بقية طرق الطعن في القانون المقارن – في القانون الإماراتي.

أولاً: التماس إعادة النظر ٥٢٩

٦٨٦ – تعريف• ٦٨٧ أسباب الالتماس• ٦٨٨ طلب الالتماس من خصم لم يكن ممثلاً تمثيلاً صحيحاً في الخصومة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه• ٦٨٩ الغش واحتجاز الخصم لأوراق قاطعة في الدعوى• ٦٩٠ التناقض في منطوق الحكم• ٦٩١ الأحكام التي يجوز الطعن فيها بطريق التماس إعادة النظر – أحكام محكمة النقض الجائز الطعن فيها بطريق الإلتماس• ٦٩٢ ميعاد الطعن بطريق الالتماس• ٦٩٣ إجراءات التقدم بالالتماس – آثاره – النظر فيه الحكم الصادر بنتيجته.

ثانياً: مخاصمة القضاة ٥٤١

٦٩٤ – تعريف – المخاصمة في القانون المقارن• ٦٩٥ القضاة الجائز مخاصمتهم – أسباب المخاصمة – المحكمة المختصة إجراءات التقدم بالدعوى أثر تقديم الدعوى – النظر فيها• ٦٩٦ نتائج الحكم بالدعوى.

فهرس هجائي شامل الجزئين ٥٤٧

فهرس أرقام المواد شامل الجزئين ٥٥٧

المؤلف في سطور ٥٥٩